الأنباء
الخميس 7 ابريل 2016

# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## النفط الكويتي ينخفض لـ 31 دولارا للبرميل

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 91 سنتا ليبلغ 31.01 دولارا مقابل 31.92 دولارا للبرميل، وذلك وفقا لآخر بيانات معلنة من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول من أمس على وقع تصريحات صحافية لمحافظ الكويت في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) نوال الفزيع أكدت فيها وجود مؤشرات إيجابية بشأن الاتفاق المزمع بين الدول المنتجة للنفط من داخل (أوبيك) وخارجها لتثبيت الإنتاج عند مستويات شهر يناير الماضي للحد من تدهور أسعار النفط خلال الاجتماع المقبل في 17 ابريل الجاري بالدوحة. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت اول من أمس عند التسوية 18 سنتا ليصل الى مستوى 37.87 دولارا كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي 19 سنتا ليصل إلى مستوى 35.89 دولارا.

### «الأنباء» تنشر دراسة لمدير عام «كويت مينا جروب للاستشارات الإدارية» د.مبارك الرويعي

# 25 مليار دينار عجز متوقع في 5 سنوات.. و16 نصيحة لتمويله

تنشـر «الأنباء» دراسة خاصة اعدها مؤسس ومدير عام شـركة كويت مينا جروب للاستشارات الإدارية د.مبارك الرويعي حول وضع السياسات المالية الاسـتراتيجية لتجاوز العجز المالي، حيث يقول الرويعي: ان الهدف من السياسـة المالية هو الحفاظ على توازن مالية الدولة بما يتوافق مع الاقتصاد المحلي والحفاظ على معدل مسـتقر في الناتج القومي، بالإضافة إلى مواجهة التقلبات غير المتوقعة من معدلات البطالة والتضخم وضبط الاستقرار وتوزيع عادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع. وتقول الدراسة ان اختلال هذا التوازن الاقتصادي أوجد «عجزا» أو «فائضا» ومن ثم يأتي دور الحكومة لايجاد المصادر الايجابية لخلق التعويض في حالة العجز، وبالتزامن مع الانهيارات الأخيرة لأسـعار النفط الخام، توقعت الدراسـة ان يصل العجز المالي للسنوات الخمس المقبلة إلى 25 مليار دينار وفق متوسط سعر برميل النفط عند 65 دولارا.. وفيما يلي أبرز تفاصيل الدراسة:

هناك أسباب كثيره تؤدي إلى ظهور زيـادة في الإنفاق العـام، والذي يحـدث عندما عجـز بالموازنة، وقـد تكون هذه الأسباب واضحة المعالم، كالزيادة السكانية (على سبيل المثال) وتشـمل الوافدين مما يزيد مـن التكلفـة الصحية والرعاية وتوفير المناخ الملائم للتنقل والعمـل والإنتاجية. وعلـى الرغم من ظهور زيادة الإنفاق بالكويت، الا ان القيمة الحقيقية للدينار الكويتي لم تنخفض وهو مؤشر ايجابي، ولكن يواجهه ارتفاع في الأسعار قد يدفع البنك المركزي لإصدار نقد جديد لاتمام عملية الشراء، ومن الأسباب التي اعتدنا عليها واصبحت «سيستم» من الصعب كسره هو ضعف الإدارة سواء من تخطيط أو توجيه أو رقابة أو أخطاء محاسبية. والاشكالية هي ان الموارد محدودة، ما اوجد ضغطا إنفاقيا متزايدا ادى إلى عجز قد يكـون «منظما» في الميزانية، وما نريد إثارته هنا هو مسألة العجز المالي وكيفية وضـع نظرة واقعيـة بعيدة عن التنظيـر والأرقام المبهمة التي لا يفهمهـا معظم العامة ويسـوقها البعض وتعرض أرقاما لا حلولا، فالعجز المتوقع للسنوات الخمس المقبلة هو 25 مليار دينار وفق متوسط سعر برميل النفط 65 دولارا. وهذا العجز يخلق عدة تساؤلات حول كيفية التعامل معه ومع النتائج المترتبة عليه. لذلك أصبح لزاما علينا ايجاد آلية تمويل مناسبة لسداد العجز بالميزانية لضمان استمرار المشاريع كما خطط لها وذلك لتفادي تبعات التأخير واستمرار خطة التنمية وذلك بتحسين صورة الكويت المالية عالميا كي يتم تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي بشكل عام.

والسـؤال هو هل بالامكان السـيطرة وإدارة هذا العجز وما مخاطره الاقتصادية؟ وهل الإجراءات التي تتبعها الدولة تخفض العجز إلى مسـتوى يمكن قبولـه؟ وهل حكومتنا قادرة على تمويل العجز في كل الظروف حتى في زمن الحروب؟ وهل هناك آليـة متفق عليها لتمويل هـذا العجز؟ اذا نحن بحاجة إلى استراتيجية لتمويل لضبط السياسة المالية بشكل عام وديناميكـي نظرا لتقلب الظروف.

**الحكومة تبحث عن بدائل لسد العجز ترضي المواطنين.. ولن تجد**

**استمرار خطة التنمية يحسن صورة الكويت المالية ويحفز الاستثمار الأجنبي والمحلي**

**من يضع الخطط لا يقارنها بالواقع ومن يطبق لا يقارنها**

**بالخطة الموضوعة**

**الاقتراض الخارجي الحل الأفضل لبناء علاقات دولية تعزز مكانة الكويت عالمياً**

**إصدار سندات للجهات الحكومية لا ينصح به.. فهو إجراء لا يمنح أي قيمة مضافة**

#### معالجة عجز الموازنة

وفيمـا يخـص معالجـة العجز الحالي للموازنة فيجب أن يتم البحث عن طرق للحل بواسطة السياسـات المالية، فحاليـا، الحكومـة تجـرب البدائل كمتغيرات حتى تصل إلى الحل المرغوب به شـعبيا (ولن تجد) وليـس له تأثير سلبي من ردات فعل وألا يتم استغلاله من الجهات الاخرى بدون تسميتها ولتبني السياسة المناسبة ينصح بالاتي:

● أولا: على الجانب الحكومي ان يؤدي دوره كأداة تنفيذية لتنظيم العلاقـة بين المجتمع حسـب نظام الدولـة ككيان مـن أجـل المصلحـة العامة سـواء كان هذا العجز «عجزا منظما» أو «عجـزا فعليا» أو «عجزا ظاهريا»، وتكون الاداة التنظيميـة الافضل لذلك عن طريق ايجاد نظام محاسـبي يناسـب طبيعة العمل لاتمام الرقابة المحاسبية بشكل صحيح، حيـث يوجد خلل في المتابعة وخلل في التغييرات المحاسبية للمشاريع وهذا يتطلب فريق عمل متخصصا.

● ثانيـا: يجب على الحكومة ان تستمر في الإنفاق الحكومي لضمان استمرار المشاريع بغض النظر عن العجز.

ثالثا: لسـد العجز ولتمويل الإنفـاق الحكومـي ينصـح بالاتي:

1ـ الاقتراض خارجيا مع مراعاة الفوائد والمدة وذلك لمسـاندة مشاريع التنمية واستمرارها، وبعد ذلك يمكـن التفكير في الاقتراض المحلي ثانيا.

2ـ استثمار الأموال النقدية في ادوات آمنة كإصدار السندات الحكومية والصكوك لعوائدها الاكبر.

3ـ يأتي الإصدار النقدي كحل رابع بعـد تعثـر التحصيل الضريبي في الوقت الحالي.

4ـ رفـع أسـعار السـلع الاسـتراتيجية غير المتجددة كالنفط والغاز كي يتحقق المفهوم الاقتصادي من استهلاكها والا يتم اعادة بيعها أو تهريبها.

5ـ استثمار نسـبة اكبر من الاحتياطي العـام واحتياطي الاجيال القادمة النقدي لتحقيق عوائد اكبر.

6ـ الاحتفاظ بالمبالغ النقدية أو الودائع في البنوك سواء المحلية أو الاجنبيـة لن يجني ارباحا اكثر، ولكن يفضل استثمارها مباشرة.

7ـ التركيز على عوائد الودائع الثابتة لا يعني اهمال العوائد في الاستثمارات المزمع بيعها، فقد تم تسـييل أصـول اثناء السنة الحالية ولا نعلم ماهية الاستفادة من عوائدها.

8ـ بما ان الدولة تملك عناصر لإنتاج فـلا ينصح بالضريبة بل ينصح باستمرار الإيرادات العامة من القطاع العام إلى ان يتم التدرج بالخصخصة.

9ـ النفقات الاجتماعية للدولة يجب ألا تمـس والتي تخص الثقافة والتعليم والصحة وما يخص المتقاعدين.

10ـ اعادة دراسـة المشاريع المقبلة ومـدى جدواها فهناك الكثير من المشاريع كان بالامكان تنفيذها بأقل التكاليف.

11ـ الترشيد والذي تقوم به الحكومة حاليا بقصد الحد من الاسراف يجب ان يطبق على ذوي النفوذ والسـلطة لانهم القدوة.

12ـ تحديـد نسـبة معينة من النفقـات العامة لكل جهة حكومية مـع التركيـز على الإيرادات وكيفية استخدامها الاسـتخدام الامثل وبالاخص مـا تمتلكه الدولة كالرسـوم والقروض العامة.

13ـ اعـادة ترتيب الحاجات العامة بما يتناسب مع المنطق والقابل للتطبيق حسب الاولوية مع مراعاة الدقـة في التقدير حسب احصائيات دقيقة.

14ـ أسعار النفط لن تؤثر على التصنيف الائتماني للمؤسسات المالية فاستقرار الدولة المالي يضمن عـدم تخفيضها وهي مجـرد آراء تتخللهـا بعض العلاقات الدولية التجارية.

15ـ استخدام مصطلح «البديل الاستراتيجي» قد يثير الرعب والرفـض من قبـل الموظفين بغض النظر عن بنوده. لذلك، كان بالامـكان تنفيـذ البنود تدريجيا وربما بعضها لا يحتاج تشريعا بل مجرد لوائح ونظم داخلية.

16ـ التدخـل الحكومي لابد منه، حيث ان ابقاءها كشريك تنظيمي رقابي لا يكفي بل يجب الاسـتعانة بذوي الخبرة من القطاع الخاص واشراكهم في اتخاذ القرار.

والاهم مـن كل الإجراءات السابقة هو عدم السقوط في حفرة التضخـم أو الانكماش وهي معركة مستمرة يجب علي كل أطراف المجتمع المشـاركة بها. فالحساب الختامي للدولة يعكـس أداء العمل الحكومي للسنة الماضية، لذا يجب ربط هذا الاداء فـي تقييم الادارات التي لها ارتباط مباشر بالنفقات والإيـرادات ومـدى رؤيتهـا وتوقعهـا للأمـور التنموية، وهـو فشـل اداري بالدرجة الأولـى بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقييم لا يشـمل جهـة بعينهـا، بل الأمر متكامل ومترابط بجميع الجهات، فمن يضع الخطط لا يقارنها بالواقع ومن يطبق لا يقارنها بالخطة.

ولكي يتم تدعيم هذا العمل بشكل صحيح، يجب ان يستند الى توعية الجمهور بتصريحات معتدلـة وبحصافـة ايجابية تـؤول إلى المصلحـة العامة وبناء مجتمع اقوى ومتكاتف مع تـرك كل مفردة سـلبية، فالفائـدة مـن الضرائب هي التأثير على توجهات الإنفاق الخاص من خفـض وارتفاع، ولذلك الضرائب قد لا تشـمل جميع السلع، وان أسعارها قد يرتفع وينزل حسـب التوجه كسياسة تعويضية تؤثر على الاستثمار والاستهلاك.

ويجـب ان تكـون جميع الإجراءات مشروعة بمعنى ان القـرار الاقتصادي له علاقات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية يجـب وضعها بعين الاعتبار، لذلـك يتوجب أخذ موافقة مجلس الأمـة وإدارة الفتوى والتشريع بعد استشفاف الرأي العام وآرائه، فلا يجوز ان تخفض الدعوم بعد ان تعود الشعب عليها وفي نفس الوقت يأتي البنك الدولي ويصرح بأن الكويت ليس عليها خطر من العجز وتستمر الدولة بالهبات هنا وهناك. فهذا تناقض يفقد المواطن مصداقيته بإدارة الدولة وهو أخطر من العجز.

#### الاقتراض الخارجي

ويعتبـر حـل الاقتراض الخارجـي الآن هـو الأوفـر والافضل لبناء علاقات دولية تعزز مكانة الكويت عالميا ولا ينصح بإصدار سندات للجهات الحكومية لأننا نعرف قدرتها وبنفـس الوقت لا نسـتطيع معاقبتها ولا تزيد من علاقاتنا الدولية شيئا كإضافة معنوية ومـع ابقاء السـيولة داخليا للبنوك لرفع تصنيفها فنحن لا نعرف حجم عوائد الدولة لدى هذه البنوك ولا نسبة عوائدها ولا تخلق للكويت قيمة مضافة عالميا مع العلم ان هذه البنوك مدعومة حتى في خسارتها وقوة تصنيفها ينبع من دعم الحكومة لها لا اكثر وهـي لعبة دولية يجب ان نجاريها.

● اخيرا، الكويـت تجاوزت الأزمات، بحفظ الله، في السابق كما فـي مطلـع الثمانينيات والتسـعينيات وتسـتطيع تجاوزها فـي الفترة الحالية والفترات المقبلة ولكن السؤال هو ليس كيـف نغطي العجز المالي؟ السـؤال هو ما دورنا كمجتمع وحكومات ودول في تشـكيل النظـام العالمي غير المستقر؟ هل بالامكان إضافة طاقة إنتاجية ام انه استهلاك حكومي مسـتمر؟ هل يستمر هذا العجز وهل بالاسـتطاعة تمويله مستقبلا؟ وهل تستطيع الحكومة فرض ضرائب وبالامكان زيادتها على أصحاب الشركات؟ وهل نترك آلية «اليد الخفية» تحقق التوازن كما اعتدنا عليه بالكويت ! واليد الخفية لمن لا يعرف هي نظرية لآدم سميث الملقب بـ«أبوالاقتصاد»، وتنص على ان السوق «يضبط» نفسه بنفسه.

### د. مبارك الرويعي في سطور

د. مبارك عودة الرويعي هو مؤسس ومدير عام شركة كويت مينا جروب للاستشارات الإدارية، وحاصل على دكتوراه في الأبحاث والدراسات الإدارية من جامعة برونيل لندن في لندن، المملكة المتحدة، وايضا ماجسـتير في الاستراتيجية العامة وإدارة الأعمال من كلية ماسترخت الإدارية الهولندية، وبكالوريوس في إدارة الأعمال، إدارة نظم المعلومات من جامعة أريزونا في توسان، الولايات المتحدة الأميركية مع تخصص مساند دراسات في الشرق الأوسط، وهو ايضا عضو فعال بالجمعية الاقتصادية الكويتية وعضو الأكاديمية البريطانية للإدارة.

**الدراسة كاملة على موقع «الأنباء» الإلكتروني**

## لا خوف على البنوك من التصنيفات العالمية

ذكرت الدراسة ان التصنيفات العالمية مثل «موديز» و«ستاندر اند بورز» و«فيتش» هي مجرد رأي قد تدخل فيه العلاقات الشخصية وغيرها من الاعتبارات وهي في أسوأ الأحوال لن تؤثر على ثقة المتعاملين في نشاطات الأعمال المختلفة ولن تخلق ضغوطات على البنوك المحلية التي لن ترتفع مخاطرها بسبب خفض سعر النفط.

فالتصنيف للبنوك ما بين ارتفاع وانخفاض نتيجة للعملية الاشرافية والتنظيمية وتصنيف المخاطر والتي غالبا ما تكون على علاقة بالديون والقروض المتعثرة ومدى التعامـل معها. ولذلك هنالك يقين بأن حكومتنا قادرة على زيادة الدعم «المعنوي» للبنوك فلا خوف على البنوك من جهات التصنيف وباستطاعة مؤسساتنا المالية إصدار سندات بأسعار فائدة منخفضة للغاية ان ارادت ولن تنـزل لدرجة «+BB» لان هناك الكثير من النقاط المصنفة لا يجب ادراجها لدولة مثل الكويت.

كما يجب عدم التحفظ على توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كتخصيص مؤسسـات القطاع العـام ذات الطابع الاقتصادي والقطاع القطاع النفطي والاتصالات، ولكن يجب وضع الضوابط التنظيمية لها بعد اخذ التقييم الواقعي للأصول الثابتة والجارية مع الاخذ بالاعتبـار التدخل الحكومي التصحيحي ان لزم الامر لتفادى خسائر غير مبرره.

## تطوير إدارة الضريبة.. والبدء بالشركات أولا

أشارت الدراسة إلى اننا بحاجة لتطوير إدارة الضريبة وذلك بتأسيس «جهاز التضامن الاجتماعي» يتبع لوزارة المالية للتنسـيق في هذه الامور مـن قواعد تحصيل وضمانات التحصيل الضريبي والجزاءات من التهرب الضريبي مع الأخذ بالاعتبار قوانين الجزاء والمرافعات المدنية والتجارية والإجراءات القانونية الكويتية تحت قانون مسـتقل مع تفعيل قانون سنة 1955 وان يشمل التاجر المحلي. ويجب ان تبدأ الضرائب بالشركات اولا حتى تلاقي قبول شـعبي فالنظـام الضريبي يعكس صورة حقيقية عن اقتصاد البلد ويشـجع المسـتثمر الاجنبي خصوصا اننا في عصـر العولمة التي وقعت عليها الكويت في اتفاقية تحرير التجارة العالمية (GATT) ونظام الخصخصة. تصحيح المسار الاقتصادي يتطلب تشجيع الأنشطة ذات القيمة المربحة والمجدية اقتصاديا وذلك بمشـاركة هذه الأنشطة بالتمويل لما لها من دور رئيسي بالاقتصاد والاستمرار بزيادة المساهمة بنسبة العمالة الوطنية مع مراعاة عدم الاكتفاء بدور الوسيط وتجنب ما ليس له دور في القيمة المضافة للناتج المحلي والاجمالي وهذا ينطبق على المضاربات في سوق الاسهم والعقارات لما لها من اثار سلبية على المجتمع الكويتي نظرا لزيادة تملكها بالأصول.

## إنجاز المشاريع الإنشائية سريعاً للاستفادة من خدماتها

ذكرت الدراسة انه يجب ترشيد الإنفاق على المشاريع الإنشـائية والصيانة والعقود وذلـك بربطها بالقدرة التنفيذية على تنفيذ هذه المشاريع وذلك ينطبق على المطـارات والطرق والموانئ ومحطـات القوى وغيرها حتى يتم تسريع الاستفادة من خدماتها والانتفاع بها. والترشيد يجب ان يتبعه رفع درجة الشفافية الحكومية والمالية ووضع ادارة نزيهة همها الوطن بعيدا عن الحزبية وتقلباتها وذلك لتشجيع المستثمر الاجنبي بقراءة السوق بوضوح مما يزيد من تدفق الاستثمار الاجنبي.

لذلك من المهم التركيز على خلق بيئة تنافسية بين الشركات ولن يتحقق ذلك بدون وجود الاستثمار الاجنبي مما يحقق نقلة نوعية ذات قيمة مضافة وخلق للوظائف مع اعطاء بعض الاستقلالية والمرونة ومقاييس موحدة لـلاداء. هذا يتطلب تفاهما وتنسـيقا ما بين الحكومة والمجلس، وكذلك إدارة الفتوى والتشريع، وقد لا يتطلب ذلك في بعض الأحيان، ولكـن يجب أن يجتازهما في المرحلة الأولـى. ونجد هنا ان الحكومـة مجبرة على استخدام الفوائض المالية كأحد أدوات الدين العام لسد العجز، وهـو ما تلجأ اليه الدولة فـي أغلب الأحيان، ومن ثم تعويضه بالمستقبل، وهذا بالطبع على حساب الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة.

## إجراءات الترشيد.. إعادة توزيع للثروة بطريقة عادلة

قالت الدراسـة ان التقنين والترشيد للإنفاق اللذين تتبعهما الحكومة حاليا والبديل الاسـتراتيجي ورفع الرسوم لبعض الخدمات هي احد الطرق لردم الفجوة ما بين الإنفاق والإيراد، وذلك بانقاص الإنفاق أي «ترشيده حسب نظر الحكومة» أو في زيادة الإيراد. وتعتبر هذه العملية بمجملها هي اعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا يرفع الظلم عن بعض الجهات وخصوصا الحكومية التي يشـعر موظفوها بالغبن عند مقارنتهم بغيرهم بسبب الفارق الشاسع في الاجور.

وهذه الإجراءات مطلوبة لانها تؤهل المواطنين لما بعد النفط وتؤهلهم للتأقلم مـع الأوضاع الحرجة خاصة عنـد الحروب. والموضوع هنـا اقتصادي وله جوانب اجتماعية وسياسـية وهي إجراءات تتخذها الحكومة كأداة تنظيمية ما بين الدولة والمجتمع لتستطلع موافقة او رفض الشعب.

والمضحك المبكي ان هناك من يصرح بوجود «عجز» وخفض بالتصنيفات العالمية كموديز وغيرها ومن بعدها يأتي لنا صندوق النقد الدولي ويقول بأن الكويت ليس عليها خوف اقتصادي في الوقت الحالي وكأنهم يقولون ان «المعونـات الخارجية» فيكم فيكـم برغم «العجز» الذي تصرحون به، فأنتم جزء من هذا المجتمع الدولي، وعليكم التبرع وربما هو الشـيء الوحيد الذي يمكن الاستفادة منه.